|  |  |
| --- | --- |
| **كلية الادارة والاقتصاد** | College Name |
| **ادارة اعمال**  | Department |
| **دعاء نعمان محمد الحسيني** | Full Name as written in Passport |
|  | e-mail |
|  **Professor**  |  **Assistant Professor** |  **Lecturer** |  **Assistant Lecturer**  | Career  |
|  PhD  |  Master  |  |
| **العلاقة بين معايير الحكم المؤسسي وإدارة عوائد المنظمة ومخاطرها بالتطبيق في عينة من المنظمات المسجلة في عدد من أسواق الأوراق المالية العربية** | Thesis Title  |
| 1429 هـ 2008م | Year |
|  **تواجه المنظمات المعاصرة في القرن الحادي والعشرين تحديات كبيرة نتيجة التأثيرات البيئية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية، وبات موضوع إدارة العوائد سمة غالبة لعمل شركات اليوم وماله من آثار تترتب على الشركات في أسواق الأوراق المالية وعلى حملة أسهم هذه الشركات، فبرز الحكم المؤسسي بوصفه نظاماً وهيكلاً مؤسسياً وعمليات وأدوات لمعالجة الأزمات المالية والانهيارات التي تعرضت لها شركات عالمية في دول متقدمة ، وليضع إدارات الشركات موضع المساءلة والشفافية والإفصاح ليصبح إستراتيجية تنافسية تتبناها الإدارة لتحقيق أهداف المنظمة والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح فيها. وتعد مخرجات النظام المحاسبي من كشوفات وتقارير مالية وحسابات ختامية التي تفصح عنها الشركات القاعدة الأساسية التي يمكن الاستناد عليها في تطبيق نماذج قياس إدارة العوائد والحكم المؤسسي للتحري والكشف عن حالات التلاعب والمناورة بالبيانات والمعلومات المحاسبية لتضليل المستثمرين وتعظيم قيمة المنظمة ، وفي الوقت ذاته يعتمد على البيانات المحاسبية في تفعيل آليات الحكم المؤسسي لتقليل الآثار السلبية لإدارة العوائد على جميع الأطراف المتعاملة مع الشركة.لقد ركز البحث على الأسس والمفاهيم النظرية لأبعاد رئيسة تمثلت بإدارة العوائد والحكم المؤسسي والخطر، وعرض البحث بالتفصيل آراء الكتاب والباحثين فيما يتعلق بهذه العناوين لتكوين الإطار العلمي والتحليلي لها ، وللتحري فيما إذا من الممكن الكشف عن ظاهرة إدارة العوائد في الشركات ، والتحقق من تطبيق مقومات نظام الحكم المؤسسي فيها ، والوقوف على سلوكها تجاه الخطر الذي يحدق بها من أجل رسم المسارات المستقبلية للشركات بوصفه دليلاً يلجأ إليه المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.لقد شمل البحث عينه مكونة من ( 115 ) شركة مسجلة في عدد من أسواق الأوراق المالية العربية، وحددت مجموعة من نماذج إدارة العوائد ومتغيراتها المعتمدة في القياس منها أنموذج Jones و أنموذج Modified Jones وأنموذج Industry اعتمادا على الدراسات السابقة، كما نمذج البحث متغيرات الحكم المؤسسي التي تتعلق بأداء الشركات وهيكل المالكين وعوائد ومكافآت مجلس الإدارة وقابلية إفصاح الشركات، فضلا عن اعتماد أنموذج CAPM لقياس حجم الخطر النظامي الذي يلحق بالشركات، وتم قياس ونمذجة العلاقة التبادلية بين إدارة العوائد والحكم المؤسسي والخطر، وغطت الدراسة المدة ( 2002-2004 ) ، وهي مدة مناسبة لأغراض التحليل المقطعي الذي اعتمده البحث ويتفق مع ما جاءت به الدراسات السابقة، كما استخدم البحث التقارير المالية والكشوفات المحاسبية والنشرات الصادرة عن أسواق الأوراق المالية مجتمع البحث لجمع البيانات وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية ( تحليل الانحدار البسيط والمتعدد والمتجمع ) لمعرفة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة بين متغيرات البحث.وقد خلص البحث إلى نتائج معينة وخرج بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات لدراسات لاحقة تجرى في الميدان نفسه ، وكان من أبرز تلك الاستنتاجات هو تفاوت الشركات في سلوكها تجاه إدارة العوائد وفي اعتماد معايير نظام الحكم المؤسسي وحجم الأخطار النظامية التي تتعرض لها تبعا للزمن ولأسواق الأوراق المالية المسجلة لديها، وعلى هذا الأساس توصل البحث الى بناء أنموذج يقيس العلاقة التبادلية بين إدارة العوائد والحكم المؤسسي والخطر. وكانت أبرز توصيات البحث دعوة الدول العربية وشركاتها إلى أن تحذو حذو الدول التي أرست قواعد الحكم المؤسسي للحد من حالات التلاعب والتضليل، فضلا عن تعزيز لجان التدقيق الداخلية في الشركات والعمل باستقلالية، والتركيز على نوعية العوائد وخصائصها لقياس العوائد في الدراسات المستقبلية لما لها من شأن في إرشاد المستثمر بخصوص قراراته الاستثمارية.** |  Abstract  |